لا تستهدف سعراً محدداً للنفط

«وورلد أويل»: «أوبك +» تركز على ضمان إمدادات ثابتة للأسواق

أكد تقرير نفطي أصدرته "وورلد أويل"، أن "أوبك +" تركز على ضمان إمدادات ثابتة من الخام للأسواق العالمية ولا تستهدف سعرا محددا، وهو ما شدد عليه وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار، موضحا أن مجموعة المنتجين تهدف إلى إضافة 400 ألف برميل يوميا استهدفتها كل شهر وستراجع وتيرة زيادات الإنتاج في الربع الأول من 2022.

وأشار إلى وجود قلق من عدم تمكن بعض دول "أوبك +" في تحقيق الزيادات الشهرية التي تعهدوا بها، حيث تكافح دول مثل أنجولا ونيجيريا لتحقيق الأهداف، لافتا إلى أن الدول المستهلكة بما في ذلك الولايات المتحدة والهند طالبت منتجي "أوبك +" بضخ مزيد لتهدئة الأسعار التي قفزت هذا العام.

ونقل التقرير عن الوزير العراقي قوله: إن "سياسة أوبك لا تتعلق بخفض الأسعار أو رفعها، بل يتعلق الأمر بتحقيق الاستقرار في إمدادات الطاقة، مشددا على أن هدف أوبك هو منع الأسعار من الانهيار وليس هناك هدف للوصول إلى سعر معين".

وذكر أن "أوبك +" تستعيد الإنتاج الذي كانت عليه العام الماضي عندما قضت أزمة فيروس كورونا على الطلب ومع ذلك، فإن تحالف "أوبك +" يعيد الإمدادات بشكل تدريجي فقط، مبررا ذلك بأن الحذر لا يزال ضروريا مع استمرار المخاطر على الاستهلاك العالمي.

واستمرت التقلبات في أسواق النفط الخام العالمية، حيث شهد الخامان الرئيسان "برنت والأمريكي" انخفاضا للأسبوع الثالث على التوالي بضغط من قوة الدولار بسبب تكهنات بأن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ربما تفرج عن كميات من النفط من المخزون الاستراتيجي لتهدئة الأسعار. وعلى أساس أسبوعي هبط سعر خام برنت 0.7 في المائة، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.6 في المائة، فيما تستمر مجموعة المنتجين في "أوبك +" في تطبيق قيود المعروض مع إجراء زيادات طفيفة في (ديسمبر) المقبل بقيمة 400 ألف برميل يوميا وهي المطبقة منذ (أغسطس) الماضي على أساس شهري، بسبب عدم اليقين في السوق ونقص الاستثمار وصعوبة الوفاء بالحصص المتفق عليها.

من جانبه، ذكر تقرير "أويل برايس" الدولي، أن أسعار النفط الخام كانت تحوم ضمن نطاق 80 – 85 دولارا للبرميل إلا أنها تعاني حاليا انخفاضها الأسبوعي الثالث على التوالي إلى جانب التراجع في أسواق العقود الآجلة، حيث تشير عديد من الاتجاهات إلى مزيد من الضعف في سوق النفط الخام.

وتوقع التقرير أن تتخذ إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن قرارا بشأن مزيد من إصدارات الاحتياطي الاستراتيجي النفطي في الأيام المقبلة، إضافة إلى ذلك توترت آفاق الطلب قليلا أخيرا، حيث خفضت "أوبك" توقعاتها للطلب للربع الرابع من عام 2021 بمقدار 330 ألف برميل يوميا.

وأضاف أن عوامل كبح مكاسب أسعار النفط الخام تشمل أيضا ارتفاع الدولار الأمريكي وفقا للعلاقة العكسية بينهما.

تركيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قارب مستويات ما قبل كورونا

قال رئيس مكتب الاستثمار التابع للرئاسة التركية أحمد بوراك داغلي أوغلو، إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد اقتربت من مستويات ما قبل جائحة كورونا.

وأوضح داغلي أوغلو في تصريح للأناضول ، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في الأشهر الـ12 الماضية بلغت 12.1 مليار دولار.

وأضاف قائلًا: "يمكننا القول إن التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى بلدنا زادت بسرعة بعد الوباء واقتربت إلى مستويات ما قبل كورونا".

وذكر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا خلال 9 أشهر ماضية بلغ 9 مليارات و828 مليون دولار، مؤكدا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر زاد 89 بالمئة على أساس سنوي.

ولفت إلى أن أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا كان من بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا والإمارات وسويسرا ولوكسمبورغ وكوريا الجنوبية وألمانيا واليابان وقطر.

وأشار أن تركيا هي محور اهتمام الشركات العالمية العاملة في العديد من القطاعات المختلفة مثل تقنية المعلومات والسيارات والطاقة والكيمياء والميكانيك والآلات والخدمات المالية.

أحمد بوراك

ارتفاع التضخم في الأردن 1.61 بالمئة خلال أكتوبر

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الأردن، بنسبة 1.61 بالمئة على أساس سنوي خلال أكتوبر الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من 2019.

وبحسب بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة (حكومية)،، ساهمت في الانخفاض بشكل رئيس، مجموعات النقل واللحوم والدواجن، والإيجارات، والوقود والإنارة، والزيوت والدهون.

وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم بنسبة 0.06 بالمئة مقارنة بأسعار سبتمبر 2021؛ بمساهمة مجموعات النقل، والفواكه والمكسرات، والملابس، والوقود والإنارة، والشاي والبن والكاكاو.

وعلى أساس سنوي، سجل التضخم خلال الأشهر العشرة الأولى من 2021 ارتفاعا نسبته 1.21 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعات النقل، والإيجارات، واللحوم والدواجن، والتبغ والسجائر.

وحدثت دائرة الإحصاءات العامة بداية العام الجاري، سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك لتصبح 2018 بدلا من 2010.

وتشهد السوق المحلية في الأردن، ارتدادات للارتفاعات العالمية المتواصلة التي طالت أسعار السلع الغذائية والأساسية، في ظل شح الكميات المعروضة وارتفاع الطلب عليها.

وارتفعت الأسعار عالميا، مع وجود خلل في سلاسل التوريد بين الدول المنتجة والمستهلكة، إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن ومدخلات الإنتاج من الصفيح والبلاستيك بنسب كبيرة.

المغرب يطلق مشاريع بـ240 مليون دولار عام 2022

أعلنت الحكومة المغربية، إطلاق مشاريع بقيمة 2.25 مليار درهم (240 مليون دولار) عام 2022، لمساعدة المتضررين من تداعيات كورونا.

جاء ذلك في كلمة لوزير الإدماج الاقتصادي والتشغيل المغربي، يونس السكوري، خلال اجتماع للحكومة، بحسب بيان لرئاسة الوزراء.

ولفت الوزير المغربي إلى أن الحزمة، التي تضم مشاريع كبيرة وصغيرة، ستوفر 250 ألف فرصة عمل، وفقا للبيان.

وقال إن "هذه المشاريع سيتم إطلاقها على الصعيد الوطني بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والبلديات، وكذا منظمات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات".

وتهدف هذه المشاريع، وفق الوزير المغربي، "لتقديم إجابات فورية للذين عانوا من تداعيات جائحة كوفيد19-".

وأوضح أن حزمة المشاريع تتضمن "أنشطة مهنية تستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين، من قبيل إنجاز مسالك وترميم المنشآت العمومية، والتشجير وإعداد المساحات الخضراء، ومحو الأمية والتعليم الأولي، والاعتناء بالأشخاص المسنين، وأنشطة رياضية وثقافية، ورقمنة الأرشيف".

ومطلع نوفمبر الحالي، أظهرت بيانات حكومية انخفاض معدل البطالة في المغرب إلى 11.8 بالمئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، وسط مؤشرات التعافي من تداعيات الجائحة في البلاد.

وقالت المندوبية السامية للتخطيط (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء)، في بيان، إن معدل البطالة تراجع في الربع الثالث من هذا العام بنحو نقطة مئوية، على أساس سنوي، من 12.7 بالمئة في الربع الثالث من العام الماضي.

وزير المالية البرازيلي: البنك «المركزي» يطارد التضخم

قال وزير الاقتصاد البرازيلي باولو جيديس، إن الأسواق تقلل من إمكانات النمو في بلاده، رغم أن البرازيل أفضل من الاقتصادات الكبيرة.

وأوضح أن أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، يتمتع بقاعدة صلبة رغم الصدمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا والتي تسببت في بطالة قياسية. وأضاف أن: «الأساسيات المالية قوية جدا والبنك المركزي يطارد التضخم».

وارتفع مؤشر أسعار المستهلك في أكتوبر 1.25 في المائة في أكبر ارتفاع شهري منذ عام 2002 مما أدى إلى تسريع التضخم السنوي إلى 10.67 في المائة.

وتوقع الوزير نمو الاقتصاد البرازيلي بأكثر من 5 في المائة خلال العام الجاري، وبنسبة 1 في المائة على الأقل في 2022.

ورفض جيديس الانتقادات التي وجهتها مجلة إيكونيميست الأسبوع الماضي بأنه يدعم محاولة الحكومة لتجاوز الحد الأقصى للإنفاق الدستوري الذي كان حاسما في تصحيح الأوضاع المالية للبرازيل. وقال «يجب على الإيكونيميست أن تنظر حولها. البرازيل أفضل من الاقتصادات الكبيرة، ولا سيما المملكة المتحدة» في إشارة إلى البلد الذي يوجد به مقر المجلة.

وسخر جيديس من ذلك بقوله «من يجب أن يحقق أداء طيبا هي إنجلترا. فهناك طوابير لشراء سيارة ونقص في اللحوم، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي 9.7 في المائة، بينما انخفض ناتجنا المحلي 4 في المائة».

باولو جيديس

ودرس البنك المركزي البرازيلي، رفع أسعار الفائدة، بما يزيد عن 150 نقطة أساس، في أحدث اجتماع له بشأن السياسة النقدية، وسط مخاطر بشأن التضخم، ناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي وضعف الريال.

وكتب أعضاء مجلس إدارة البنك، في محضر اجتماعهم الذي عقد يومي 26 و27 أكتوبر الماضي، أن صانعي السياسة «درسوا سيناريوهات مع تعديلات بأكثر من 1.5 نقطة مئوية».

ومع ذلك قالوا إن وتيرة الـ150 نقطة أساس «تتفق مع الرقم المستهدف لمعدل التضخم في عام 2022، حتى مع الأخذ في الاعتبار عدم التماثل الحالي لميزان المخاطر». ويرفع صانعو السياسة، بقيادة روبرتو كامبوس نيتو، أسعار الفائدة، مع ارتفاع التضخم على السلع الأكثر تكلفة، مثل الغذاء والكهرباء.

شبح الديون الخارجية يحوم مجدداً حول السودان

يلوح في أفق الاقتصاد السوداني شبح مشكلة تعثر الديون الخارجية، عقب تلميحات من الجهات الدائنة بعدم الإيفاء بالوعود التي قطعتها مسبقا، بعد التعقيدات التي شابت الأوضاع السياسية بالبلاد.

والسودان الذي قطع شوطاً في مفاوضات جدولة وإعفاء ديونه الخارجية خلال العامين الماضيين، أعادته الأحداث السياسية مؤخرا إلى المربع الأول.

فيما أكدت الخارجية الأمريكية أن إخفاق السودان في استعادة الحكومة المدنية، سيزيد من عزلته عن المجتمع الدولي، وأوضحت أن أكثر من 4 مليارات دولار من المساعدات، وعلى الأقل 19 مليار دولار من إعفاءات الديون، في خطر.

وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس الأسبوع الماضي خلال موجز صحفي، إن "الإخفاق في استعادة الحكومة المدنية بالسودان سيزيد عزلتها، وتحدثنا بالفعل عن تعليق تمويل بمقدار 700 مليون دولار".

وأضاف: "أكثر من 4 مليارات دولار من المساعدات من شركاء ومنظمات تمويل وعلى الأقل 19 ملياراً من إعفاءات ديون للسودان في خطر".

يحدث ذلك، بعد إعلان قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر الماضي، حالة الطوارئ في البلاد، وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، وإعفاء الولاة واعتقال قيادات حزبية ووزراء ومسؤولين، ووضع رئيس الحكومة، عبد الله حمدوك، قيد الإقامة الجبرية.

وسابقاً بذلت واشنطن جهوداً في تخفيف الديون الخارجية، التي تثقل كاهل الخرطوم، من خلال قرض تجسيري لتسوية 1.2 مليار دولار متأخرات مستحقة عليه للبنك الدولي في يناير الماضي.

وتبلغ ديون السودان حوالي 60 مليار دولار؛ وفي 27 يونيو الماضي، انضمت إلى مبادرة صندوق النقد الدولي لتخفيف ديون الدول الفقيرة "هيبيك"، ما سمح بإعفاء البلاد من ديون بنحو 23.5 مليار دولار مستحقة لدائنين.

ويرى الخبير الاقتصادي، خالد التيجاني أن ربط اعفاء الديون الخارجية للسودان بالأحداث السياسية الراهنة من قبل الدول الدائنة، أمر يخضع لتقديرات الدول السياسية.

إلا أن التيجاني رفض في حديثه مع الأناضول، أن تتعامل مؤسسات التمويل الدولية بذات نهج الدول الدائنة، لجهة أن هذه المؤسسات اقتصادية وليست سياسية. وقال إن السودان التزم ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية التي بموجبها تم انضمامه لمبادرة الدول المثقلة بالديون (الهيبك).

"عدم التزام هذه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عن وعودهما في المساهمة في تخفيف ديون السودان، يعتبر نكوص عن التعهدات التي قطعوها مسبقاً".

العراق: الدين العام الخارجي يتراجع إلى 20 مليار دولار

قال مستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون المالية مظهر محمد صالح، إن الدين العام الخارجي للبلاد انخفض إلى 20 مليار دولار. وذلك مقارنة بمستويات قياسية قد بلغت 133 مليار دولار في سبتمبر 2020.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) عن صالح قوله إن «الدين العام الخارجي للعراق في تنازل، وهو بحدود الـ20 مليار دولار، وأن الموازنة العامة تتحمل خدمات إطفاء الدين وعلى وفق توقيتات مرسومة».

وذكر «أن الدين الداخلي ما زال هو الأكبر في الوقت الحاضر، ويفوق الدين الخارجي ثلاث مرات، لكنه يبقى محصوراً في إطار النظام المالي الحكومي حصرياً، وليس له صلة بالجمهور».

وقال إن «العراق في تعاف وسيعيش حتماً في عام 2022 المقبل دون ضائقات مالية أو قيود تمويلية يسببها نقص الإيرادات، وذلك لانتعاش سوق الطاقة وازدهار الطلب على النفط، فضلاً عن ارتفاع حصيلة إنتاج العراق من النفط بواقع 400 ألف برميل يومياً».

ويخطط العراق، الذي يعتمد 95 في المائة من ميزانيته في 2021 على النفط، لزيادة صادرته النفطية في الربع الأول من 2022.

وأشار صالح إلى أن هذه الإضافة على الإنتاج الإجمالي الحالي للنفط ولوحدها فقط، ستدر إيراداً سنوياً مضافاً يقدر بنحو 17 تريليون دينار عراقي، إذا ما بلغ متوسط سعر برميل النفط 75 دولاراً. وكان وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار قد أعلن الأسبوع الماضي أن بلاده تخطط لرفع سقف صادرات النفط الخام للعام المقبل إلى 3 ملايين و400 برميل يوميا، فيما رجح أن تقفز أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل خلال النصف الأول والثاني من العام المقبل.

وبحسب مصادر بوزارة النفط العراقية، فإن شركة تسويق النفط العراقية (سومو) شرعت منذ نهاية الشهر الماضي ببيع برميل النفط العراقي بأكثر من 80 دولاراً إلى الأسواق العالمية.

وفي بداية الشهر الجاري، قالت وزارة النفط العراقية إن صادرات العراق النفطية ارتفعت إلى 3.12 مليون برميل يوميا في أكتوبر من 3.081 مليون برميل يوميا في الشهر السابق. وأضافت الوزارة أن الصادرات من مرافئ البصرة في الجنوب بلغت 3.012 مليون برميل يوميا في أكتوبر.

الذهب ينخفض مع قوة الدولار لكن يتجه لتسجيل أفضل أسبوع في 6 أشهر

انخفضت أسعار الذهب، تحت ضغط قوة الدولار، لكنها تتجه نحو تسجيل أكبر قفزة أسبوعية في ستة أشهر مع مخاوف حيال ارتفاع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة أدت إلى إقبال على المعدن الأصفر كتحوط في وجه التضخم.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0.3 في المائة إلى 1856.20 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0419 بتوقيت جرينتش، بعدما قفز إلى ذروة خمسة أشهر يوم الأربعاء. وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.3 في المائة إلى 1857.90 دولار، بحسب ما نقلته وكالة «رويترز» للأنباء.

وارتفع مؤشر الدولار إلى أعلى مستوى منذ يوليو 2020؛ مما ضغط على الذهب عبر زيادة تكلفته للمشترين من حائزي العملات الأخرى.